تصدر عن
الاتحاد
المصرى
للتمويل
متناهى
الصغر

الإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
Egyptian Microfinance Federation

التنمية و التمويل

مجلة.. اقتصادية.. شهرية

العدد العاشر

عدد خاص عن

التأمين متناهي الصغر

الدكتورة/ منى ذو الفقار
رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ محمد سعيد مشهور
نائب رئيس

الأستاذ/ خالد صلاح طلب
نائب رئيس

الأستاذ/ مجدي موسى
عضو

الأستاذة/ نيفين بدر الدين
عضو

الأستاذ/ مدحت عياد
عضو

إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

تأسس الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر بأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ والخاص بالتمويل متناهي الصغر وصدر النظام الأساسي بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم «٢» لسنة ٢٠١٥، وتم انتخاب مجلس الإدارة في ١٦/٩/٢٠١٥ كما تم إعادة اختيار المجلس الحالي في انتخابات الاتحاد خلال يونيو ٢٠١٧. وقد ترتب على إصدار القانون توفير بيئة تشريعية مواتية ومعايير موحدة وضوابط محددة للرقابة على النشاط، بما يضمن الكفاءة المؤسسية والاستدامة المالية وحماية حقوق المستفيدين.
ويستهدف تنمية النشاط وإتاحته في كافة أنحاء مصر، بجانب بناء ودعم قدرات مؤسسات التمويل من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة والمعونة والاستشارات الفنية، فضلًا عن توفير البيانات ونظم المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث.

الأستاذة/ هالة أبو السعد
أمين السر

الدكتور/ إيهاب فوزي عويس
أمين الصندوق

الدكتورة/ إيمان بيبرس
عضو

الدكتور/ محمد نشأت العريس
عضو

الدكتورة/ سهير المصري
عضو

محتويات العدد

٥ المستشار رضا عبد المعطي
نائب رئيس الرقابة المالية

١٢ الأستاذ علاء الزهيري
رئيس الاتحاد المصري للتأمين

٩ مصر
مرشحة للمركز الرابع افريقياً فيما يخص عدد مستفيدي التأمين متناهي الصغر

٢٠ gig
تستهدف تدشين ٣ منتجات جديدة للتأمين متناهي الصغر

gig GULF INSURANCE GROUP

٢٣ الهند..
آليات مبتكرة في صناعة التأمين متناهي الصغر

٢٧ انجازات الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر خلال عام ٢٠١٨

٢٩ دعوة لانعقاد الجمعية العامة للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

٣٠ ارشادات: ١٧ سؤالاً وإجابة عن التأمين متناهي الصغر

١٧ التأمين متناهي الصغر..
جمعية رجال أعمال الاسكندرية

١٩ التأمين لدى رجال أعمال أسيوط

٣٧ أنفوجراف «تمويلي»

الإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
Egyptian Microfinance Federation

رئيس مجلس الإدارة
الدكتورة / مني ذو الفقار

رئيس التحرير
خالد صلاح

تحرير
هبة محمد

الموقع الالكتروني
www.emff-eg.com

Facebook
الصفحة الرسمية للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

ABA
رجال أعمال إسكندرية
مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية
شريك يعتمد عليه
إهداء وتصميم جمعية رجال اعمال اسكندرية

في حديث خاص مع
المستشار رضا عبد المعطي

نائب رئيس الرقابة المالية يستعرض ملامح التأمين متناهي الصغر

ألقى المستشار رضا عبد المعطي، نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، الضوء على ملامح التأمين متناهي الصغر والاجراءات التي ينبغي على مؤسسات التمويل متناهي الصغر اتباعها لتقديم التأمين الإجباري، فضلاً عن دور الهيئة في التيسير على الشركات والجمعيات في إتاحة هذه النوعية المتخصصة من التأمين وإلى نص الحديث....

نود إلقاء الضوء على ملامح التأمين متناهي الصغر التي أتاحته الهيئة مؤخراً؟

المستشار رضا عبد المعطي: حرصت الهيئة عند وضع مفهوم التأمين متناهي الصغر أن تعادل حده الأقصى مع نظيره للتمويل متناهي الصغر بحيث لا تتجاوز قيمته ١٠٠ ألف جنيه.

وتتضح آلية عمل التأمين متناهي الصغر في سداد شركة التأمين قيمة أقساط التمويل المتبقية للجمعيات الأهلية فئة «أ» أو «ب» أو لشركة التمويل متناهي الصغر في حال وفاة العميل أو إصابته بعجز مستديم.
وبذلك يرفع التأمين متناهي الصغر الأعباء المالية عن كاهل المستفيد النهائي إذ يعفيه من سداد بقية قيمة القرض في حال إصابته بعجز كلي، بجانب إعفاء ورثته من السداد في حال وفاة العميل، كما أنه يعزز من حماية مؤسسات التمويل متناهي الصغر من مخاطر عدم السداد ومن ثم تحسن موقفها المالي ورفع كفاءتها المؤسساتية.

وتوصلت الدراسات أن قيمة القسط التأميني الشهري بلغت ٣,٥ في الألف أي ٣٥ قرشاً لكل ١٠٠٠ جنيه، يتم إضافته على قيمة القرض، وأوضح أن القسط التأميني متناقص تقل قيمته على مدار فترة القرض، إذ يتم احتسابه على إجمالي قيمة القرض القائمة وبذلك فإننا لا نرهق

كاهل العملاء بأعباء مالية مضاعفة نظراً لتواضع قيمة القسط وشروطه الميسرة.
وأشير إلى أن العميل يتحمل فقط دفع قيمة القسط التأميني الشهري بجانب لبقيمة المددة للقسط الشهري للقرض.

ماذا عن استراتيجية الهيئة في دعم التأمين متناهي الصغر؟

المستشار رضا عبد المعطي: الاستراتيجية هي خطط الهيئة وبرامجها التي تأمل في تطبيقها خلال برنامج يستمر لمدة ٤ سنوات وتعمل الهيئة حالياً على تنفيذه، ويتضمن التوسع في التأمين متناهي الصغر ونشر مظلة الشمول التأميني لضم أكبر عدد من المستفيدين.

وقمنا بتطبيق عدد من الاجراءات على المدى الطويل وأخرى في الأجل القصير منها ضم ما يزيد عن ٢ مليون عميل تابعين للجمعيات الأهلية من الفئة «أ» و«ب» بجانب شركات التمويل متناهي الصغر وذلك تحت مظلة التأمين الإجباري متناهي الصغر.

أما فيما يخص الاجراءات طويلة الأمد، فإننا نسعى لتطبيق بعض الخطوات التي ينبغي تنفيذها في المرحلة المقبلة من خلال اجراء تعديل تشريعي لدمج مزيد من الفئات والشرائح وهي ترتبط بصدور قانون التأمين الجديد المطروح للحوار المجتمعي حالياً.

أيضاً أجاز مجلس إدارة الهيئة القدرة على رفع قيمة التأمين متناهي الصغر بنسبة معينة سنوياً، فضلاً عن تأسيس شركات متخصصة للتأمين متناهي الصغر.

ما هي المزايا التي سيتم منحها لشركات التأمين متناهي الصغر؟

المستشار رضا عبد المعطي: شركات التأمين متناهي الصغر سيكون لها عدد من المزايا أبرزها العمل في مجالي التأمين معاً وهما تأمينات الحياة والممتلكات، وذلك عكس شركات التأمين العاملة في السوق حالياً والتي يقتصر عملها على فرع واحد فقط إما تأمينات الحياة أو تأمينات الممتلكات.

وستعفي شركات التأمين العاملة في القطاع من دفع رسوم الإشراف والرقابة التي تتقاضاها الهيئة، بما يساهم في خفض التكلفة الإدارية للمنتج ونفقاته، إذ أن تقديم منتج بسعر أرخص ومنافس يجعله ملائم لتلك الشرائح.

وأود أن أشير إلى استحداث الهيئة في هيكلها الجديد إدارة عامة للتأمين متناهي الصغر ضمن الإدارة المركزية للتأمين، وذلك عكس ما كان سائداً خلال الفترة الماضية من وجود إدارة عامة للتأمين بصورة عامة، الأمر الذي يؤكد اهتمام الهيئة بالنشاط لتحقيق سياسة الدولة وتفعيل آليات الشمول المالي.

"مجلس إدارة الهيئة يجيز رفع قيمة التأمين متناهي الصغر بنسبة محددة سنوياً"

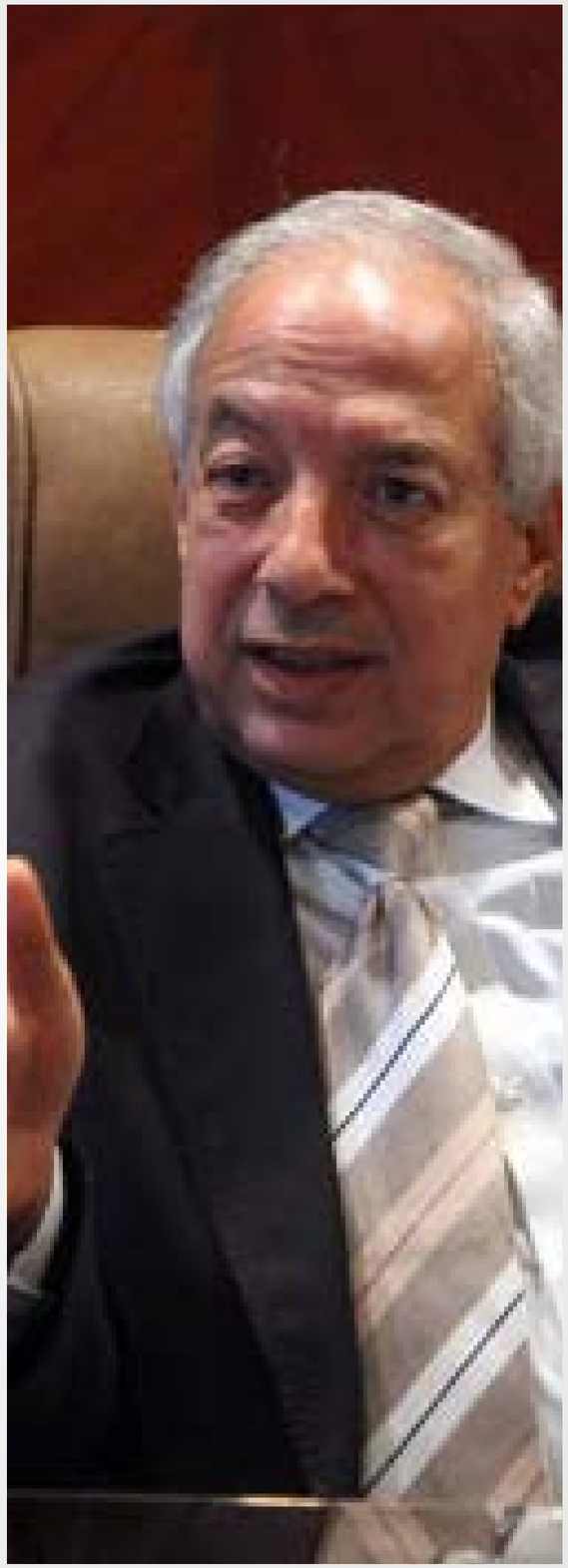

هل يمكن أن تواجه الجمعيات والشركات بعض المعوقات في إتاحة التأمين متناهي الصغر بعد إقراره بشكل إجباري؟

المستشار رضا عبد المعطي: كافة الجمعيات الأهلية العاملة في النشاط وتمتلك محفظة ائتمانية تزيد عن ١٠ مليون والشركات لديها بنية تكنولوجية وكوادر مؤهلة تمكنها من تقديم التأمين متناهي الصغر، كما أن شركات التأمين ستساعد في التيسير عليهم وإرشادهم، لذلك رأت الهيئة أن يكون التأمين إجبارياً على الشريحة السابقة واختيارياً للجمعيات المدرجة تحت الفئة «ج».

وأود توضيح أننا بذلك شملنا أكبر عدد من العملاء إذ أن مستفيدي شركات التمويل متناهي الصغر يزيد عن ٨٠٠ ألف عميل، ونحو ١,٧٥٠ مليون عميل للجمعيات الأهلية «أ»، و«ب»، بما يشير إلى أن نحو ٢,٥٥٠ مليون عميل، الأمر الذي يشير إلى نشر التغطية التأمينية على الغالبية العظمى من عملاء التمويل متناهي الصغر.

ما هي مزايا التأمين الإجباري؟

المستشار رضا عبد المعطي: استهدفت الهيئة من إلزام الجمعيات فئة «أ»، و«ب» بجانب الشركات حمايتهم من مخاطر التعثر في السداد ورفع الأداء المالي والمؤسسي ومن ثم تقوية النشاط بصورة عامة، كما يستفيد العميل بطريقة غير مباشرة من إعفائه من سداد بقيمة قيمة القرض، وإعفاء ورثته في حال وفاة العميل، ومن ثم يستفيد الطرفين من عدم الخوض في أية اجراءات قضائية والملاحقة القانونية لاسترداد القيمة المتبقية من القرض.

وتستفيد أيضاً شركات التأمين من قاعدة العملاء الجدد التي أمدتها بهم مؤسسات التمويل متناهي الصغر،

ومن ثم تنمي المحافظ المستثمرة لديها، وتعيد استثمارها من جديد في مجالات جديدة، إذاً فهي عجلة اقتصادية تدور لمصلحة كافة الأطراف والمنظومة الاقتصادية ككل، بما يعزز في النهاية من تطبيق خطة الدولة للشمول المالي.

ولذلك لن تتقاضى الجمعيات ومؤسسات التمويل متناهي الصغر أية عمولات مقابل تقديم تلك الخدمة، لاسيما أنه بعد صدور قرار التأمين الإجباري ستتجه شركات التأمين للتعاقد مع مؤسسات التمويل متناهي الصغر دون جهد منها.

كيف تستعد الهيئة لتطبيق التأمين متناهي الصغر في الفترة المقبلة؟

المستشار رضا عبد المعطي: نعكف على عقد عدد من الدورات التدريبية خلال الفترة المقبلة للتعريف بالقواعد العامة للنشاط ونشر الثقافة التأمينية لهم، وأود الإشارة إلى عدد من الشركاء الاستراتيجين منهم الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر باعتباره أحد اللاعبين الرئيسيين في المجال.

هل أوصت الهيئة بالتواصل مع بعض شركات التأمين كمرحلة مبدئية؟

المستشار رضا عبد المعطي: لا تفرض الهيئة التعامل مع شركة تأمين معينة وإنما المجال مفتوح لكافة اللاعبين ولكن قمنا بوضع نموذج ووثيقة موحدة للتأمين بهدف تيسير التعاقد وشروطه.

ما هي الملامح العامة لوثيقة التأمين متناهي الصغر التي أعدتها الهيئة؟

المستشار رضا عبد المعطي: الوثيقة هي عقد جماعي للتأمين على العملاء، ومن خلاله تمد مؤسسة التمويل متناهي الصغر شركات التأمين بكشف شهري بأسماء العملاء وأرصدتهم بدون تطبيق أي كشف طبي، بشرط أن يكون عمره أقل من ٦٠ عاماً.

> **الهيئة تستحدث في هيكلها الجديد إدارة عامة للتأمين متناهي الصغر**

ما هي الاجراءات التنفيذية التي ينبغي أن تتبعها مؤسسات التمويل لتقديم التأمين الإجباري؟

المستشار رضا عبد المعطي: ينبغي على مؤسسات التمويل متناهي الصغر الاستعانة بنموذج التأمين «وثيقة التأمين» الذي أعدته الهيئة وتقديمه لشركة التأمين متضمن عدد العملاء ورصيد محفظتهم الائتمانية، ويحدد الطرفين قيمة القسط الشهري الإجمالية منقسمة إلى القسط الشهري للقرض بجانب قيمة القسط التأميني المحدد من الهيئة والبالغ ٣,٥ في الألف، أي أن الهيئة حددت السعر وقيمة القسط والقواعد الحاكمة للعقد.

نود التحدث عن دور الجهات الدولية في دعم التأمين متناهي الصغر؟

المستشار رضا عبد المعطي: تتلقى الهيئة بعض المنح من الجهات الدولية وتستفيد منها في إرسال موظفيها في بعثات خارجية للاطلاع على التجارب العالمية في المجالات المعنية ومن ثم إمدادنا بالأفكار الجديدة الملائمة لطبيعة السوق، إذ قام مجموعة من الزملاء بزيارة لدولة الفلبين، وبعد دراسة تلك التجارب بدأت الهيئة في اتخاذ الخطوات الجادة لتطبيق التأمين الإجباري.

تقرير

مصر مرشحة للمركز الرابع افريقياً فيما يخص عدد مستفيدي التأمين متناهي الصغر

أقرت، مؤخراً، الهيئة العامة للرقابة المالية التأمين الإجباري على عملاء التمويل متناهي الصغر من الشركات ومؤسسات التمويل فئة «أ»، و«ب»، الأمر الذي يسهم في ترشح مصر للاستحواذ على المركز الرابع من حيث عدد مستفيدي التأمين متناهي الصغر على مستوى القارة الافريقية بصورة عامة.

وأظهرت أحدث دراسة أجرتها Micro Insurance Center بعنوان رؤية للتأمين متناهي الصغر «افريقيا ٢٠١٥» عن عام ٢٠١٤ أن معدل تغطية التأمين متناهي الصغر لإجمالي السكان في مصر بلغت نسبته ٠,٣٪ بما يعادل ٠,٢٧ مليون عميل بنهاية عام ٢٠١٤، إلا أنه بعد ضم عملاء التمويل متناهي الصغر للمنظومة فإنه من المتوقع أن يحتل السوق المصري المرتبة الرابعة بعد جنوب افريقيا وغانا وزامبيا «مع مراعاة ثبات أو الارتفاع الطفيف لمؤشرات تلك الدول خلال الفترة المقبلة».

أما فيما يخص معدل تغطية التأمين متناهي الصغر لإجمالي السكان فإن مصر مرشحة للترقي إلى المرتبة العاشرة بعد جنوب افريقيا، بنسبة ٦٦٪، غانا بمعدل ٢٩٪، زامبيا بنسبة ٢٢,٢٪، سويزلاند ٢١,٤٪، ناميبيا بنسبة١٤,٨٪، وكوموروس ٨٪، أوغندا بمعدل تغطية ٦,٧٪، وكينيا ٦٪، تنزانيا بمعدل تغطية تأمين متناهي الصغر لإجمالي السكان بلغ ٣,٩٪ بنهاية عام ٢٠١٤، «وذلك بشرط ثبات أو الارتفاع الطفيف لكافة المؤشرات المستخدمة خلال الفترة المقبلة».

ويعكس ذلك تحسن مكانة مصر لدى المؤسسات العالمية والمؤشرات الدولية من حيث الخدمات المالية غير المصرفية المتاحة، كما ينعكس ذلك بصورة ايجابية على أداء المؤسسات المالية العاملة في السوق ورفع كفاءتها، فضلًا عن باقة متنوعة من الخدمات المالية المتاحة للعميل النهائي وتخفيف العبء المالي عليه وتحقيق استراتيجية الشمول المالي للدولة ككل.

وتم اجراء الدراسة بالتعاون مع عدد من الجهات على رأسها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي ونشرتها كلا من Munich Reg Micro Insurance Network Foundation from Knowledge to Action.

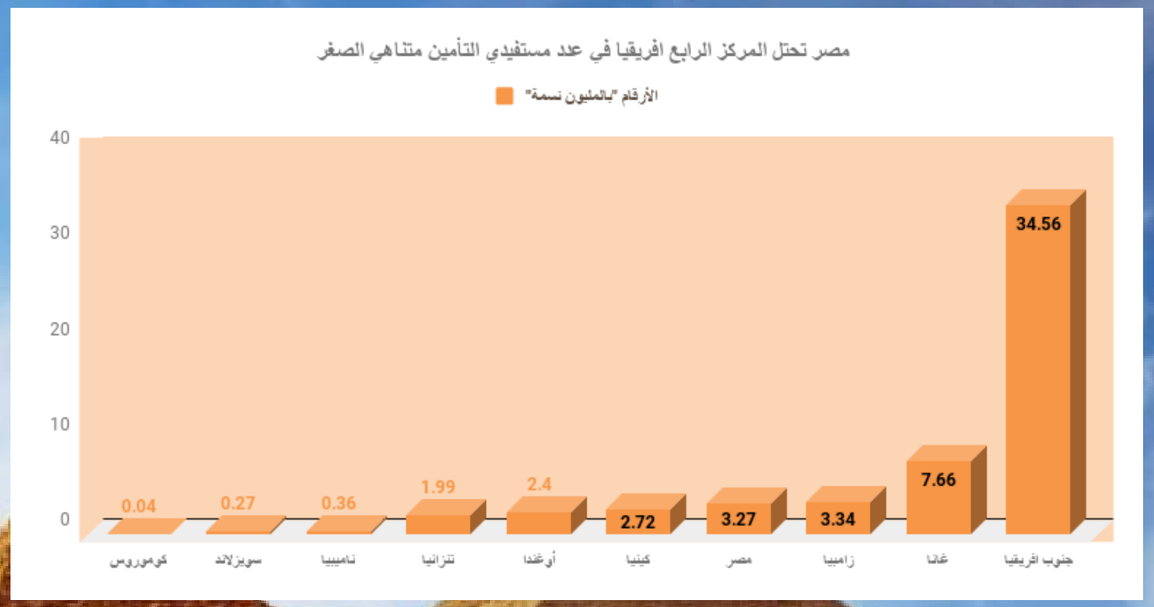

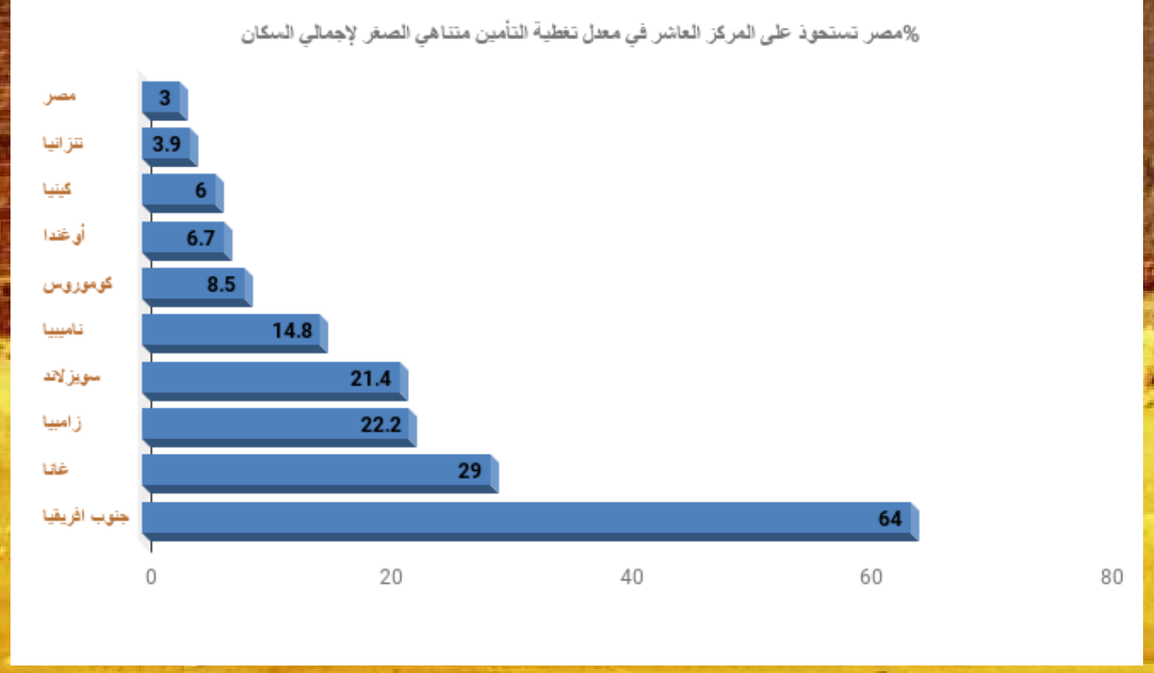

خلال لقاء مع علاء الزهيري
رئيس الاتحاد المصري للتأمين

«اتحاد التأمين» يضع خطة طموحة لتعزيز التأمين متناهي الصغر

تولي الدولة اهتماماً ملحوظاً بقطاع التأمين متناهي الصغر وظهر ذلك في القرارات التي تصدرها الهيئة العامة للرقابة المالية، فضلًا عن الخطوات التي يتخذها الاتحاد المصري للتأمين الذي وضع خطة طموحة لتعزيز قطاع التأمين متناهي الصغر خلال المرحلة المقبلة، والتقت مجلة التنمية والتمويل برئيس الاتحاد للتعرف على تلك الخطة وكيفية تنفيذها.

في البداية نود التعرف على رؤية الاتحاد لتعزيز التأمين متناهي الصغر؟

علاء زهيري: وضع الاتحاد خطة طموحة لدعم التأمين متناهي الصغر عبر عدة طرق أهمها تشكيل لجنة متخصصة في التأمين متناهي الصغر للاطلاع على كافة المستجدات في نشاط التأمين متناهي الصغر، بجانب التواصل مع الجهات المعنية والقادرة على تنمية السوق منها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، وهيئة التعاون الدولي اليابانية «جايكا»، فنحن نرغب في تحقيق إضافة حقيقية للسوق وتعزيز جوانب المعرفة بآليات التأمين متناهي الصغر ، فضلًا عن إمدام اللاعبين بطرق تسويق وتغطية عملاء التمويل متناهي الصغر، بجانب التعرف على أنواعه المختلفة حول العالم.

وأشير إلى بعض الاجراءات التي يسعى الاتحاد من خلال اللجنة المتخصصة لاتخاذها بهدف دعم التأمين متناهي الصغر على رأسها تصميم وثائق ومنتجات جديدة يتم إتاحتها اختيارياً وفقاً لاحتياجات السوق، وتختلف في التغطية التأمينية عن نظيرتها التي فرضتها الهيئة العامة للرقابة المالية بشكل إجباري مؤخراً.

ألا ترى أن تصميم منتجات جديدة للتأمين متناهي الصغر قد يعتبر أمراً سابقاً لأوانه خلال تلك المرحلة، لاسيما أن جهات التمويل متناهي الصغر لم تنتهي من التوافق مع متطلبات التأمين الإجباري؟

علاء زهيري: لا يوجد ما يمنع من إتاحة باقة متنوعة من منتجات التأمين متناهي الصغر، ومنح العميل الحرية في اختيار ما يناسبه، وأريد أن أوضح أن التأمين متناهي الصغر الإجباري يغطي مخاطر العجز المستديم والوفاة فقط لكن لا يغطي بعض المخاطر الأخرى، فعلى سبيل المثال لا يغطي مخاطر حريق البضائع أو الوفاة بحادث.

كما أن السعى لإتاحة وثائق متنوعة من التأمين متناهي الصغر سيكون بشكل اختياري ولن يحدث خللًا في السوق وإنما يستهدف حماية العملاء ومساعدتهم في استدامة أعمالهم، فضلًا عن أن السوق شهد صدور عدد من المنتجات المماثلة خلال الفترة الماضية قبل إقرار التأمين الإجباري من الهيئة العامة للرقابة المالية.

"دراسة تصميم منتجات تأمين اختيارية تلائم احتياجات العملاء"

"اهتمام «الرقابة المالية» والاتحاد» حفز شركات التأمين على اقتحام القطاع"

وأؤكد أن إتاحة وثائق ومنتجات للتأمين متناهي الصغر سيكون بعد دراسة احتياجات العملاء ولن يكون إضافة وهمية للسوق، كما يعكف الاتحاد حالياً على تعزيز جوانب الوعي والمعرفة بالتأمين متناهي الصغر.

نود التعرف على آليات التوعية التي يستهدفها الاتحاد مستقبلًا؟

علاء زهيري: سنعمل مع شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات الأهلية لاسيما أنه سيكون من الصعب التواصل مع العميل بشكل مباشر في المرحلة الأولى، إلا أنه في المراحل التالية سيعتمد ذلك على مهارة كل شركة تأمين للوصول إلى العميل النهائي.

كيف ترى فرض الهيئة للتأمين متناهي الصغر بصورة إجبارية؟

علاء زهيري: إتاحة أية نوعية من التأمين بصورة إجبارية يضيف مزايا متنوعة للسوق، منها زيادة حجم الأقساط من جانب وتوفير تغطية تأمينية لشريحة لم تكن تتمتع بها من قبل ولم يكن لديها فكر التأمين من جانب آخر.

هل بدأت شركات التأمين التواصل مع الجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر لتطبيق التأمين الإجباري؟

علاء زهيري: بدأت عدد من شركات التأمين تعديل رؤيتها للتأمين متناهي الصغر عكس ما كان سائداً في فترات سابقة إذ أنها كانت ترى ارتفاع تكلفة المنتج وصعوبة الوصول للعميل وتحصيل الأقساط.

وأشير إلى اهتمام الدولة ممثلة في الهيئة العامة للرقابة المالية بهذا القطاع، بجانب الاتحاد المصري للتأمين وتأسيسه للجنة متخصصة في النشاط بجانب ضم عدد من الخبراء سواء من السوق المحلي أو من الخارج منهم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، فضلًا عن احتواء مسودة قانون التأمين الجديد على امكانية تأسيس شركات تأمين متناهي الصغر، كل ذلك ساعد على تحفيز شركات التأمين على اقتحام القطاع.

في رأيك هل من المتوقع أن تقبل المؤسسات على تأسيس شركات تأمين متخصصة في تغطية مخاطر التمويل متناهي الصغر؟

علاء زهيري: أرى أن النص على تأسيس شركات تأمين متخصصة في تغطية مخاطر التأمين متناهي الصغر فكرة جيدة، لاسيما أن عدد عملاء هذا القطاع بلغ ٣ مليون مستفيد، بما يعكس ضرورة تكثيف الجهود لدعمه سواء عبر تصميم منتجات ووثائق متعددة أو إيجاد آليات لتيسير الوصول للعميل.

وأتوقع أن تقبل شركات التأمين أو شركات التمويل متناهي الصغر نفسها على تأسيس تلك شركات التأمين متناهي الصغر للاستفادة من المزايا المتاحة لشركات التأمين المتخصصة.

هل مازال سوق التأمين متناهي الصغر يواجه بعض التحديات؟ وكيف يمكن مواجهتها؟

علاء زهيري: بالفعل مازالنا نواجه بعض التحديات منها نقص تنوع منتجات التأمين متناهي الصغر، لكن يتم معالجة ذلك من خلال اللجنة المتخصصة للتأمين متناهي الصغر التي تعكف على تدشين باقة متنوعة من المنتجات الجديدة، إضافة إلى السعي لسرعة صرف التعويضات للتيسير على العملاء.

كما أن سماح «الرقابة المالية» بإتاحة الإصدار الإلكتروني لوثائق التأمين ساهم في التيسير على شركات

> **لجنة التأمين متناهي الصغر تعكف على مواجهة التحديات بالنشاط**

التأمين تقديم الخدمة، خاصةً في ظل انخفاض قيمة القسط التأميني التي قد لا تتجاوز ٣٠ جنيه، بما كان سيرفع تكلفة الخدمة بصورة عامة. وأشير إلى أن المزايا التي أضافها الاستعانة بالخبرات الدولية كـ GIZ وجايكا، إذ أن ما يقرب من ٦٠ لـ ٧٠٪ من الخطوات التي اتخذناها كانت نتيجة للخبرات الدولية لتلك الجهات في عدد من المجالات منها تسويق الوثائق أو آليات التنفيذ.

هل يشكل التأمين الإجباري عبئاً على الجمعيات الأهلية ومؤسسات التمويل الأصغر، خاصة أن «الرقابة المالية» حظرت عليهم تلقي أي مقابل مادي عن طريق تلقي عمولات أو استحداث رسوم أو بأي طريقة أخرى مقابل التغطية التأمينية بخلاف قسط التأمين؟

علاء زهيري: لا أرى أن ذلك عبئاً إضافياً لاسيما أن موظفي الشركة أو الجمعية الأهلية تقوم بدورها في توضيح كافة خصائص القرض للعميل وما سيقوم به الموظف فقط هو إضافة معلومات عن وثائق التأمين وآلية عملها.

كما أنه لا يتم النظر إلى الأمر من خلال الاستفادة المباشرة للمنتج وإنما تعزز منتجات التأمين متناهي الصغر فرص الجمعيات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر في التوسع بمنح مزيد من القروض بصورة آمنة، معتمدة في ذلك على شركات التأمين التي ستتولى سداد قيمة القرض في حال تعثر العميل أو تعرض التمويل لأي مشكلات تعرقل رد التمويل.

متى يمكن تقييم تجربة ونموذج التأمين متناهي الصغر في مصر؟

علاء زهيري: بعد ما يقرب من عامين أو ٣ أعوام للتعرف على انعكاس تلك القرارات والتوجهات على سوق التأمين متناهي الصغر.

> **تقييم انعكاس قرارات تعزيز التأمين متناهي الصغر قد يستغرق ٣ سنوات**

التأمين متناهي الصغر..
تجربة رجال أعمال الاسكندرية

قام المشروع باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تؤدى لخفض خطر الائتمان إلى الحد الأدنى ومنها التأمين على حياة العملاء بكامل قيمة القروض لحالات الوفاة والعجز الكلى والجزئى وذلك بنقل الخطر من العملاء لشركة التأمين مقابل سداد رسوم تأمين مدفوعة من المشروع لعملائه.

إذ أبرام المشروع وثيقة تأمين على الحياة لحالات الوفاه والعجز الكلى والجزئى فى مارس ٢٠٠٩ حتى الآن، مع عدد من شركات التأمين وبأسعار وشروط متميزة، وذلك تكملةً لريادة المشروع فى صناعة التمويل متناهى الصغر فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا MENA.

و يتم التأمين على حياة العملاء لحالات الوفاه والعجز الكلى والجزئى بكامل قيمة القروض ويتحمل المشروع سداد رسوم التأمين للشركة نيابة عن العملاء وبذلك يقدم المشروع تأمين مجانى للعملاء وبكامل قيمة القروض حيث يسدد المشروع حالياً ما يقرب من ٩ مليون جنيه سنوياً لشركة التأمين.

"التأمين على حياة العميل والعجز الكلي والجزئي"

"في حال الوفاة.. الحصول على قيمة التأمين ورد الأموال التي سددها العميل لورثته"

"المشروع يسدد ما يقرب من ٩ مليون جنيه سنوياً لشركة التأمين"

"يتحمل المشروع سداد رسوم التأمين نيابة عن العميل"

وفى حالة وفاة العميل يقوم المشروع بصرف مبلغ ٢٥٠ جنيه مساعدة لأهل المتوفى فى مصروفات الجنازة، ويتم إرسال مستندات العميل المتوفى لشركة التأمين واسترداد كامل قيمة القرض من شركة التأمين بحد أقصى عشرة أيام عمل.

ويتم صرف قيمة الأقساط التى سددها العميل للورثة وسداد الأقساط التى لم تسدد نيابة عن العميل، وذلك بعد استرداد كامل قيمة القرض من شركة التأمين. ومن ثم يكون المشروع قد قام بمساعدة ورثة العميل من خلال رد قيمة الأموال التي سددها ولا تطالبهم الجمعية بما لم يقوموا بسداده وبذلك تعد تجربة رائدة ومتميزة فى مساعدة العملاء الأكثر احتياجاً وأصحاب المشروعات الناشئة وتلك هى مضمون رسالة المشروع والتى تطبق على أرض الواقع من خلال حزمة من الخدمات المالية وغير المالية التى يتميز بها مشروع تنمية المنشات الصغيرة والحرفية بجمعية رجال اعمال اسكندرية.

ويؤكد إيمان المشروع برسالته في تلبية احتياجات العملاء الأكثر احتياجاً وأصحاب المشروعات الناشئة ويعزز تحقيق حياة كريمة لهم ولأسرهم والمحافظة على توازن أداءه الاقتصادي والاجتماعي وحسن إدارة المخاطر المتعلقة بأدواتهة المالية والتي من أهمها المحفظة الائتمانية للعملاء وتعرضها لخطر الائتمان المتمثل في عدم قدرة العملاء على سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الاستحقاق نتيجة الوفاه والعجز الكلى والجزئى.

التأمين لدى «رجال الأعمال بأسيوط».. تجربة استهدفت تحقيق ٥ عوامل تنموية

خاضت جمعية رجال الأعمال بأسيوط تجربة تقديم منتج التأمين متناهي الصغر بمشاركة شريك كبير في قطاع التأمين بتصميم منتجات تأمين متناهي الصغر تتميز بالبساطة في الصياغة وشروط التغطية والتكلفة والتي تناسب الفئات المستهدفة وقام خبراء الشركة بتنظيم العديد من ورش العمل للعاملين بالجمعية لتدريبهم وشرح المنتجات والترويج لها.

واستفاد من المنتج العديد من عملاء الجمعية ممن تعرضوا لأخطار وحوادث وكان لذلك أثر كبير في حماس واقتناع جمهور عملاء الجمعية في الاقتناع بالمنتج.

وقدمت الجمعية المنتج إيماناً بدورها التنموي والخدمي في خدمة أهالي صعيد مصر وهونفس مجال العمل الخاص بها عبر فروعها الممتدة في محافظات الصعيد ليس فقط بالمدن والعواصم الرئيسية للمحافظات بل بالمراكز والقري والعزب والنجوع واستغلال اسمها ومواردها البشرية وجهازها الوظيفي صاحب الخبرات المتراكمة على مدى أكثر من عشرين عاما.

واستهدفت الجمعية من تقديم المنتج تحقيق عدة عوامل وهى:

١. تطوير منتجات التمويل الحالية للجمعية بإضافة مزايا جديدة نظراً للمنافسة الشديدة بالقطاع بعد دخول شركات التمويل متناهي الصغر.
٢. استغلال الامكانيات والموارد البشريةللجمعيةالسابق ذكرها
٣. مساعدة الدولة وأجهزتها المختصة خاصة وزارة التضامن الاجتماعي بتخفيف العبء في إعالة ومساعدة الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل في حالة حدوث مكروه لاقدر الله لعائلها الوحيد بتوفير تغطية تأمينية تخفف الآثار المترتبة على الحدث.
٤. المساعدة في تطوير والنهوض بقطاع شركات التأمين وهو مكون وشريك أساسي وهام من مكونات الاقتصاد المصري.
٥. المساعدة في نشر وشرح فكرة التأمين لدى شريحة عريضة ومهمة من المواطنين البسطاء العازفين عن التأمين.

GULF INSURANCE GROUP

بما يؤكد أهمية القطاع

جي أي جي للتأمين- مصر تستهدف تدشين ٤ منتجات جديدة للتأمين متناهي الصغر

قال مكين لطفي، رئيس قطاع تطوير الأعمال والمنتجات لدى جي أي جي للتأمين- مصر GIG، أن شركته تنتظر موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على تدشين ٤ منتجات جديدة متخصصة في التأمين متناهي الصغر.

لفت إلى أن تلك المنتجات تعتبر استكمالاً للتجربة التي أضافتها شركته في السوق بالتعاون مع عدد من الشركات والجمعيات الأهلية العاملة في التمويل متناهي الصغر على رأسهم جمعية رجال أعمال أسيوط، إذ تم التعاقد مع الجمعية منذ ما يزيد عن عام، وفقاً للضوابط التي وضعتها الهيئة خلال تلك الفترة.
أشار إلى المنتجات التي دشنتها GIG كانت نتيجة مسح ومعاينات لمناطق عدة منها الصعيد، وتوصلت تلك المعاينات إلى أن جمعية رجال أعمال أسيوط تعتبر أكبر جهة تمويل في الصعيد ولها باع طويل في النشاط، كما تتمتع بدرجة عالية من ولاء العملاء.

تابع: «استطلعنا أراء العملاء ولمسنا احتياج لمنتج تأميني يغطي الحوادث الشخصية، وبدأنا طرح وثيقة أولى تغطي الوفاه بحادث أو حدوث عجز نتيجة حادث وتغطية العلاج الطبي نتيجة له، وبذلك كنا أول شركة تأمين تحصل على موافقة الهيئة على هذه النوعية من الوثائق بالتعاون مع جمعية رجال أعمال أسيوط ونجحت الوثيقة بصورة ملحوظة».

وقال أنه وفقاً لمنشور الهيئة، تتولى GIG كافة أعمال التدريب وأعمال التعويضات، ويتم الاستعانة بالجمعية كقناة تسويق وتوزيع فقط، موضحاً أن المنتج ناسب احتياجات شريحة عريضة من الذين يتقاضون دخلهم بصورة يومية ولا ينتموا لنقابة أو هيئة تعوضهم في حال حدوث أي ضرر.

أضاف: «المواطن المصري كان لديه موروث سلبي عن التأمين إذ كان يعتقد أن أسعاره مرتفعة، واجراءاته معقدة، كما أنه كان يرى أن شركات التأمين تمتنع عن صرف التعويضات للعملاء».
أشار ، رئيس قطاع تطوير الأعمال والمنتجات لدى شركة جي أي جي للتأمين- مصر GIG ، إلى أن الشركة كانت ترى أهمية التأمين متناهي الصغر، لذا بادرت بدراسة بعض التجارب الدولية وأرسلت وفداً متخصصاً إلى الهند التي تعتبر أكبر دول العالم في التأمين متناهي الصغر للتعرف على آليات المنتج وكيفية توفيره وإتاحته بشكل فوري

وإقناع العملاء به، وبذلك كانت GIG أول شركة أدركت ضرورة التوسع في القطاع، خاصةً أن عدد عملاء التأمين في مصر لا يتعدى 0٪ من إجمالي عدد السكان.

وأوضح أن شركته عكفت على تمصير تجربة التأمين متناهي الصغر ليتم تقديمها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وشكلت فريق عمل للتعرف على احتياجات المواطنين والتكلفة المناسبة للمنتج، وبالفعل انفردت بوضع أول نموذج عمل في مصر يستهدف إتاحة الوثيقة وتحصيل قسط التأمين والتعويضات في أماكن تواجد العملاء، الأمر الذي يحفزه على الإقبال على الخدمة، وذلك عكس بعض النماذج الموجودة في السوق حالياً.

قال، مكين، أنه بعد دراسة كافة متطلبات إتاحة المنتج بصورته البسيطة والتي تيسر حصول العميل على الخدمة في مكانه دون الحاجة إلى انتقاله إلى فروع الشركة أو أي مكان آخر، وجدت الشركة أن تكلفة تقديمه ستكون مرتفعة لذا لجأت إلى بعض الحلول البديلة منها التعاقد مع الجهات القائمة بالفعل للاستفادة من منافذها منها شركات الإقراض متناهي الصغر والجمعيات الأهلية، بجانب شركات التحصيل المختلفة العاملة بالسوق المصري ..
تابع: «وصلنا حالياً لـ ١٠٠ ألف عميل في أقل من سنة، وكانت المرحلة الأولى من المشروع تستهدف مقترضي الجمعيات الأهلية والشركات، لكننا قمنا بتوسعة المشروع ليمتد لأسرة العميل المقترض ثم تأتي المرحلة الثالثة لتشمل جماهير القرية التي يقطن بها».

وفيما يخص إتاحة شركته للتأمين الإجباري متناهي الصغر، قال أن قرارات الهيئة في هذا الشأن قد اقتصرت على التأمين الإجباري من خلال شركات التأمين بفرعها للحياة وليس الممتلكات وإنما تم تقديم مقترحات بحلول أخرى للهيئة العامة للرقابة المالية، مفضلاً عدم الحديث عنها لحين الموافقة عليها.

الهند..
آليات مبتكرة في صناعة التأمين متناهي الصغر

تعتبر الهند أحد أهم أسواق التأمين متناهي الصغر تبعاً لإجمالي عدد الشركات العاملة في المجال، فضلًا عن أنواع المنتجات المتاحة وآلياتها في توزيع الوثائق ونرصد في هذا التقرير نبذة مختصرة عن تصنيف المنتجات ومنافذ التوزيع التي استخدمتها في تسويق وبيع الوثائق.

تبعاً لمبادرة تيسير التأمين متناهي الصغر التي دشنتها منظمة العمل الدولية، فإن نحو ٣٣ شركة تأمين تعمل في التأمين متناهي الصغر من إجمالي أكبر ٥٠ شركة تأمين، وذلك في عام ٢٠١٤، مقابل ٧ شركات فقط في عام ٢٠٠٥.

ووفقا لأحدث بيانات صادرة عن هيئة التنمية والرقابة على التأمين بالهند IRDAI، تتيح ١٦ شركة تأمين على الحياة ٢٦ منتجاً للتأمين متناهي الصغر، منها ٢١ منتجاً يغطي الوفاة، وخمسة منتجات الوفاة بحادث، وتتراوح مدتهم بين عام حتى ١٥ عام.

بعض ضوابط التأمين متناهي الصغر:

صنفت ضوابط هيئة التنمية والرقابة على التأمين في عام ٢٠٠٥ التأمين متناهي الصغر إلى نوعين هما التأمين العام والتأمين على الحياة، ووضحت كافة حدود التغطية وشروط المنتجات بشكل واضح.

وسمحت الضوابط بتوقيع مذكرات تفاهم بين شركات التأمين على الحياة ونظيرتها العاملة في غير هذا المجال بهدف تدشين باقة متنوعة من المنتجات وهو ما لم يكن مسموحاً بيه في التأمين التقليدي، واستهدفت تبسيط عروض التأمين من خلال تطوير الروابط بين شركات التأمين العامة ومؤسسات التأمين على الحياة لتدشين منتجات مهجنة قادرة على تغطية أنواع من المخاطر تشملها سياسة واحدة.

قنوات توزيع منتجات التأمين متناهي الصغر في الهند:

- الوكلاء: تعتبر القناة الأولى لتوزيع التأمين في المناطق الحضرية، وتتطلب ضرورة وجود ثقة بين الشركة الوكيلة والعميل.
- البنوك الرسمية: تواجه البنوك الخاصة صعوبة في تسويق الوثائق نظراً لضعف الانتشار
- البنوك الريفية الاقليمية: ١٧٧ بنك ريفي اقليمي بنحو ١٤,١٥٠ ألف فرع تغطي ٥١٦ منطقة وتخدم قاعدة عملاء تقترب من ٦٢,٧٠ مليون عميل.
- البنوك التعاونية
- مجموعات المساعدة الذاتية Self-Help Group أو SHGs: وهي مجموعات تتألف من ١٠ لـ ٢٠ من السيدات أو الرجال القاطنين في المنطقة وتكون تلك المجموعات مربوطة بالبنوك، ويشكل الأعضاء مجموعات صغيرة للإدخار والإقتراض.
- تضم ١,٦ مليون مجموعة تربط ٢٤,١ مليون عائلة مربوطين بالبنوك، وقامت العديد من المجموعات بتشكيل اتحادات التي تقوم بدورها في توفير الخدمات المالية وغير المالية.
- الجمعيات الأهلية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر: انضم عدد كبير من الجمعيات ومؤسسات التمويل لتوزيع منتجات التأمين الاجتماعي إضافة إلى وساطة الخدمات المالية.
- مكاتب البريد: يوجد ما يقرب من ١٢٩ ألف مكتب بريد في المناطق الريفية، كما تعرض مكاتب البريد نفسها منتجات تأمين للفقراء.

أنواع التأمين متناهي الصغر:

- التأمين على الحياة: ويشمل ٣ أنواع من التأمين هم التأمين المشروط بفترة زمنية، التأمين على فترة الحياة كلها، بجانب التأمين على الحياة الوقفية أو الهبة.
  - التأمين المشروط بفترة زمنية قد تستغرق عام، أو ٥ أعوام أو ١٠ أو ٢٠ عام.
  - التأمين على الحياة كلها ويعرض حماية تأمينية طول فترة حياة العميل، وفي هذا النوع من التأمين يصعب إتاحته لأصحاب الدخول المنخفضة في الدول النامية.
  - التأمين على الحياة الوقفية تدفع شركة التأمين القيمة الأسمية للوثيقة في حال وفاة حاملها خلال فترة محددة.
- التأمين على الحياة: ويوفر تغطية تأمينية ضد المرض والإصابات الجسدية الناتجة عن حوادث، إذ أدركت مؤسسات التمويل متناهي الصغر أن مصروفات المشكلات الصحية سبب رئيسي في التخلف عن السداد وضعف قدرة الأفراد على الاستمرار في تحسين ظروفهم الاقتصادية، لذا اتجهت كثير من المؤسسات لتدشين برنامج التأمين الصحي أو ربط عملاءها ببرنامج قائم بالفعل.
- التأمين على الممتلكات: يتيح تغطية تأمينية ضد خسارة أو تدمير الأصول، ويواجه توفير هذا النوع من التامين صعوبة في التطبيق نظراً للحاجة إلى تعريف وتحديد مدى الضرر وما إذ كان حدث خسارة بالفعل أم لا.
- التأمين ضد العجز: يرتبط هذا النوع في كثير من الحالات بمنتجات التأمين على الحياة، ويوفر حماية تأمينية على العميل وأسرته إذا كان يعاني أو بعض من أسرته من إعاقة.
- التأمين على المحاصيل: يوفر هذا النوع حماية تأمينية لأصحاب الوثائق في حال تعرض محاصيلهم للهلاك نتيجة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف، ويسهدف هذا النوع تحسين قدرة الفلاحين في المناطق الريفية لسداد القروض من بنك التنمية الزراعي، إذ طورت العديد من الحكومات برامج التأمين على المحاصيل في الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠.
- التأمين ضد الكوارث: وذلك من خلال ترتيب إعادة التأمين الذي يوسع نطاق المخاطر من خلال المناطق والدول المختلفة ويحمي شركات التأمين من الخسائر الناتجة عن الكوارث.
- التأمين ضد البطالة: يوفر هذا النوع من التأمين إعانة نقدية للأفراد الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بشكل لا إرادي، والذين يستوفون بعض متطلبات حكومية معينة، ويساعد هذا النوع العاطلين عن العمل في إيجاد وظائف جديدة.

انجازات الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر خلال عام ٢٠١٨

الإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
Egyptian Microfinance Federation

البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

- استجاب البنك لتوصيات الاتحاد وأعلن مبادرته بضم تمويل المشروعات متناهية الصغر إلي ٢٠٪ الإلزامية من محافظ البنوك والموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تمويل ٨٠٪ من البرنامج التدريبي لعامي ٢٠١٨-٢٠١٩ لعقد ٤١ دورة تجريبية وتدريب ٩٧٤ متدرب.
- دعم آليات الدفع عن طريق الهاتف المحمول مع الهيئة العامة للرقابة المالية.

تحت إشراف الهيئة وبالتعاون معها:

- تم التعاقد مع شركة الاستعلام الائتماني لتوفير الاستعلام بأسعار مدعمة، ووقعت ٦٨٢ مؤسسة عقد الاستعلام منهم ٢٥٩ تستخدم الخدمة شهريا.
- وضع لائحة استرشادية لتوفير التمويل لجمعيات ومؤسسات الفئة (ج).
- المشاركة في أقامة ١٠ دورات تدريبية علي النظام المحاسبي الميسط بالتوافق مع ضوابط الهيئة.
- التعاقد مع شركة نوايا.
- إدخال منتجات جديدة للسوق أبرزها التأمين متناهي الصغر.

منصة المشروعات الصغيرة

تم توقيع مذكرة تفاهم مع الجهاز لتطبيق الترقية المؤسساتية لـ ٣٠ جمعية من الفئة (ج) إلي الفئة (ب) وبتمويل من بلانت فاينانس تم تكوين فريق عمل وانتهي من تكوين إدارتي المراجعة في ٥ جمعيات وجاري الانتهاء من باقي الخطة.

- توقيع بروتوكول تعاون مع شركة ضمان مخاطر الائتمان لترقية ٢٥ جمعية من الفئة (ج) إلي الفئة (ب).
- مخاطبة رئيس الوزراء بالتعاون مع وزارة التضامن للسماح للجمعيات (أ) بفتح حسابات لدي كافة البنوك.
- عرض رؤية الاتحاد علي مجلس النواب.
- بروتوكول تعاون مع مركز J-Pal الأكاديمي للأبحاث.
- إصدار ميثاق عمل صناعة متناهي الصغر.
- التعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- تدشين الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي.

منشور بجريدة الأهرام

الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر

دعوة لانعقاد الجمعية العامة

تطبيقا لأحكام النظام الأساسي للاتحاد المصري للتمول متناهي الصغر، الصادر بموجب القرار رقم ٢ لسنة ٢٠١٥ من مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، يتشرف مجلس إدارة الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر بدعوة الجمعية العامة للاتحاد للانعقاد يوم الاثنين الموافق ٢٢ ابريل ٢٠١٩ الساعة ١ ظهراً، وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

١- الموافقة علي تقرير مجلس الإدارة عن الأنشطة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٢١.
٢- اعتماد تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٢١.
٣- تجديد تعيين الأستاذ / عزيز برسوم (مكتب حازم حسن - محاسبون قانونين ومستشارون) مراقبا للحسابات خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٩/١٢/٣١ وتحديد أتعابه.

حق حضور الجمعية:-

يحق لكل عضو في الاتحاد المصري لتمويل متناهي الصغر قام بسداد التزاماته المالية إلي الاتحاد حتي نهاية ٢٠١٨ قبل انعقاد الجمعية العامة حق حضورها والتصويب علي قراراتها.

علي كل عضو من البنوك والشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية الرغبة في حضرو الجمعية التواجد في مقر الاجتماع اعتبارا من الساعة الثانية عشرة ظهراً قبل بدء اجتماع الجمعية العامة للتسجيل وتقديم ما يفيد تفويض الجهة لممثلها بحضور الجمعية العامة للاتحاد موقعا من الممثل القانوني أو من ينوب عنه ومختوما بشعار البنك / الشركة / الجمعية / المؤسسة ومحددا به اسم المفوض.

يشترط فيمن يحضر الاجتماع أن يكون من رؤساء أو أعضاء مجلس إدارة الينك أو الشركة أو الجمعية أو المؤسسة، أو من شاغلي وظيفة بمستوي إشرافي مناسب ممن يحددهم رئيس البنك أو الشركة أو الجمعية أو المؤسسة وذلك طبقا للمادة ١٢ من النظام الأساسي للاتحاد.

يجوز لحضور الاتحاد تفويض عضر آخر في حضور الجمعية العامة وذلك بشرط ألا يكون عضو الجمعية مفوضاً من أكثر من عضو واحد، وأن يكون التفويض صادراً عن رئيس مجلس إدارة العضو وأن يحدده التفويض اسم عضو الاتحاد المفوض.

مكان عقد الجمعية العامة للاتحاد:-

يتم عقد الجمعية العامة بفندق سفير القاهرة الكائن في ميدان المساحة - الدقي - الجيزة علي أن يبدأ التسجيل في الساعة ١٢ ظهراً.

ملاحظات:-

- يكون اجتماع الجمعية العامة صحيحا بحضور نصف عدد الأعضاء، وفي حالة عدم توافر نصاب الحضور في الاجتماع الأول يؤجل الاجتماع لمدة ساعة في ذات اليوم وذات المقر، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً في هذة الحالة بحضور نسبة (٢٠٪) ممن لهم حق الحضور.
- يتم نشر تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية للاتحاد عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٢١ لأعضاء الاتحاد علي الموقع اللإلكتروني للاتحاد، ويمكن الحصول علي نسخة من مقر الاتحاد الكائن في ٢٢ شارع مصدق الدقي - الجيزة.

مني ذو الفقار
رئيس مجلس الإدارة

لمزيد من الاستفسار يرجي زيارة المواقع الإلكتروني لاتحاد (www.emff-eg.com)
التواصل بالبريد الإلكتروني: hassan.ebrahem@emff-eg.com
أو الاتصل بأرقام تليفونات الاتحاد ت: ٠١١١١٩٢٢٢٩٧ - ٠٢٣٣٣٦٣٣٢٩ - ٠٢٣٣٣٦٣٣٢١

١٧ سؤالاً وإجابة
عن التأمين متناهي الصغر

يحظى التمويل والتأمين متناهي الصغر باهتماماً واسعاً من جانب كافة الجهات المعنية خاصةً بعدما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بإلزام الجمعيات الأهلية من من الفئة أ و ب بجانب الشركات العاملة في المجال بالتأمين الإجباري متناهي الصغر ونقدم في هذا التقرير ١٧ سؤالاً وإجابة عن التأمين متناهي الصغر وكافة تفاصيله تبعاً للقرارات المصدرة من الهيئة.

ما هو تعريف التأمين متناهي الصغر؟

يعد تأميناً متناهي الصغر كل خدمة تأمينية تستهدف ذوي الدخول المنخفضة في مجالات تأمين الممتلكات والأشخاص لحمايتهم من أخطار قد يتعرضون لها مقابل سداد أقساط تتناسب مع طبيعة الخطر المؤمن عليه، وذلك في الفروع المنصوص عليها بالمادة الثانية من قرار رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠١٦، وفي جميع الأحوال لا تزيد قيمة الوثيقة عن مائة ألف جنيه مصري.

ما هى فروع التأمين متناهي الصغر؟

أولًا: وثائق التأمين متناهي الصغر- أشخاص في الفروع التالية:

أ. تأمينات الحياة بجميع أنواعها.

ب.تأمينات الحوادث الشخصية والتأمين الطبي طويل الأجل.

ثانياً: وثائق التأمين متناهي الصغر- ممتلكات ومسئوليات، في جميع الفروع ما عدا:

أ. التأمين على أجسام الطائرات وآلاتها ومهماتها وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

ب.تأمينات البترول.

ج. التأمين على السيارات وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها (ويستثنى من ذلك المركبات الخاصة بمشروعات التوزيع وشباب الخريجين وما يماثلها وبما لا يجاوز الحد الأقصى لوثيقة التأمين متناهي الصغر).

د. التأمين ضد أخطار النقل البري والنهري والبحري والجوي وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها.

ه. التأمين على أجسام السفن وآلاتها ومهماتها وتأمينات المسئوليات المتعلقة بها (ويستثنى من ذلك مراكب الصيد وبما لا يجاوز الحد الأقصى لوثيقة التأمين متناهي الصغر).

ما هى شروط ومتطلبات اعتماد وثائق التأمين متناهي الصغر؟

أولًا: يتم اتباع نظام File & Use لاعتماد وثائق التأمين متناهي الصغر لدى الهيئة، وعند تنميط أنواعها يتم اعتمادها مرة واحدة من قبل الهيئة لكل نوع، وعلى أن يرفق بمستندات الاعتماد تقرير اكتواري بالأسس الفنية المستخدمة في حسابات أسعار الوثيقة إذا ما كانت الوثيقة من أحد أنواع تأمينات الأشخاص.

ثانياً: يجب أن تتضمن وثيقة التأمين متناهي الصغر البيانات التالية:

- رقم الوثيقة، على أن يذكر في جميع الأوراق التي لها صلة بالوثيقة.

- اسم المؤمن له وعنوانه البريدي.
- نوع ووصف التغطية وحدودها.
- فترة التغطية.
- الشروط والاستثناءات الخاصة (وفي أضيق الحدود وبما يتفق مع مبادئ التأمين المتعارف عليها).
- المستندات المطلوبة في حالة المطالبة.
- الأثر الذي يترتب عليه إلغاء الوثيقة من أي من طرفي التأمين.
- سعر التأمين، والقسط، والعمولات المدفوعة عن الوثيقة.
- النص على المدة الزمنية التي يتم خلالها إخطار الشركة المؤمنة بتحقق الخطر، على ألا تزيد عن أسبوعين من تاريخ تحقق الخطر.
- النص على الفترة الزمنية التي تلتزم خلالها الشركة بتسوية المطالبة، على ألا تتعدى المدة ١٠ أيام عمل من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة.
- النص على الجهة التي يتم من خلالها سداد التعويض.
- شرط الإعذار أو الشرط الفاسخ يتم تحديده وفقاً لطبيعة كل نوع تأمين وأن يراعي إمهال المؤمن له فترة السماح التي تتناسب مع إمكانية تواصله مع جهات التوزيع أو تجميع الأقساط.

ويراعى أن يتصف محتوى الوثيقة بالبساطة وعدم اللجوء إلى المصطلحات التي يصعب فهمها وتبسيطها لأقصى درجة.

التأمين الإجباري على عملاء الجمعيات الأهلية فئة أ و ب، وشركات التمويل متناهي الصغر

كم تبلغ قيمة قسط التأمين متناهي الصغر؟

تلتزم شركات التأمين الراغبة في تغطية الحاصلين على تمويل متناهي الصغر من الجهات المانحة (الجمعية من الفئتين أ و ب / المؤسسة/ الشركة) نموذج عقد التأمين الجماعي المرافق وبقسط تأمين شهري ٣٠ قرش لكل ألف جنيه من مبلغ التأمين.

هل يمكن زيادة قيمة القسط التأميني؟

يعاد النظر سنوياً في قسط التأمين في ضوء الخبرة الفعلية ومن خلال دراسة اكتوارية وبقرار من رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.

كم تبلغ مقابل خدمات ومراجعة واعتماد نماذج وثائق التأمين متناهية الصغر الإجبارية الجديدة؟

تعفي عقود التأمين الجماعية متناهية الصغر لتغطية الحاصلين على تمويل من الجهات المانحة (الجمعية من الفئتين أ و ب / المؤسسة

/ الشركة) من مقابل خدمات مراجعة واعتماد نماذج ووثائق التأمين الجديدة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٥٢ لسنة ٢٠١٨، مساهمة وتشجيعاً لنمو هذا النشاط.

ما هى المخاطر التي يغطيها التأمين متناهي الصغر الإجباري؟

تلتزم الجمعية من الفئتين أ و ب / المؤسسة / الشركة بتوفير تغطية تأمينية لعملائها الحاصلين على تمويل متناهي الصغر ضد حالات الوفاة والعجز الكلي المستديم من خلال عقد تأمين جماعي مع إحدى شركات التأمين المرخص لها، ويكون مبلغ التأمين مساوياً لرصيد القرض المستحق على العميل.

هل يمكن لجهات التمويل متناهي الصغر الحصول على مقابل مادي نظير خدمة التأمين متناهي الصغر؟

يحظر على جهات التمويل متناهي الصغر الحصول على أي مقابل مادي سواء عن طريق تلقي عمولات أو استحداث رسوم أو بأي طريقة أخرى مقابل التغطية التأمينية بخلاف قسط التأمين.

هل ينبغي على الجمعية / المؤسسة /الشركة اشتراط تغطية تأمينية على المشروع؟

يجوز للجمعية / للمؤسسة / للشركة اشتراط تغطية تامينية على المشروع أو أصول ممولة بحسب الحالة بشرط ألا تلزم العميل بالتعامل مع شركة تأمين بعينها.
التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين متناهي الصغر

ما هى الاشتراطات التي ينبغي أن تتبعها مؤسسة التمويل لتقديم خدمات التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين متناهي الصغر؟

ينبغي على الشركة أو الجمعية أو المؤسسة الأهلية- بحسب الأحوال- الراغبة في تقديم خدمات التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين متناهي الصغر، التقدم بطلب للهيئة وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض، وذلك بعد استيفاء الشروط الأتية:

١. الالتزام بتقديم التقارير الرقابية للهيئة في مواعيدها، واستيفاء ملاحظات الفحص والامتثال إن وجدت.
٢. ألا يكون قد اتخذ ضدها أي من التدابير أو العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، ما لم تكن قد أزالت أسباب ذلك التدبير ومضى على ذلك ٣ أشهر.

ما هى المستندات التي يتم تقديمها للهيئة للموافقة على التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين متناهي الصغر؟

يرفق بالطلب المقدم إلى الهيئة وفق النموذج المعد لهذا الغرض المستندات التالية:

١. نسخة من التعاقد المبرم مع شركة التأمين الحاصلة على موافقة الهيئة بشأن إصدار وثائق تأمين متناهي الصغر إلكترونياً.
٢. قائمة بالمنافذ التي سيتم توزيع الوثائق من خلالها.
٣. تحديد الموظف المختص بالشركة للتعامل مع آليات الإصدار الإلكتروني للوثائق وما يفيد إتمام تدريبه على ذلك من قبل شركة التأمين.
٤. سداد مقابل خدمات فحص ومراسة الطلب وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١٨.

ما هى الاشتراطات التي يجب الإلتزام بها عند تقديم التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين متناهي الصغر؟

ينبغي على الشركات أو الجمعيات أو المؤسسات الأهلية الحاصلة على موافقة الهيئة بتقديم خدمات التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين متناهي الصغر بما يلي:

١. إخطار الهيئة بأي تعديل أو تغيير يطرأ على التعاقد مع شركة التأمين خلال أسبوع من تاريخه.
٢. تقديم تقرير دوري ربع سنوي عن نشاط توزيع وثائق التأمين متناهي الصغر داخل الشركة وفقا للنموذج المعد لذلك من الهيئة.
٣. الالتزام بما ورد من قواعد ومعايير ممارسة النشاط ومبادئ دليل حماية العملاء الصادرة من مجلس إدارة الهيئة.
٤. عدم التعاقد مع أكثر من شركة تأمين بشأن ذات الغرض.

كم تبلغ الفترة الزمنية لتوفيق أوضاع الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية مع متطلبات خدمات التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين؟

تمنح الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تقدم خدمات التوزيع الإلكتروني لوثائق التأمين فترة لتوفيق أوضاعها وفقاً لهذا القرار لمدة ٣ أشهر اعتباراً من تاريخ صدوره.

من هى الجهات المصرح لها بإصدار وتوزيع وثائق التأمين متناهي الصغر إلكترونيا؟

يتم إصدار وتوزيع وثائق التأمين متناهي الصغر إلكترونياً من خلال شبكات نظم المعلومات من خلال إحدى الجهات التالية:

أ. وسطاء التأمين من الأشخاص الاعتباريين.
ب. الشركات الحاصلة على ترخيص مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر في ضوء أحكام القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ (من الفئة أ و

ب).
ج. البنـوك المسـجلة لـدى البنـك المركـزي المصـري بعـد الحصـول علـى موافقتـه.
د. بنك ناصر الاجتماعي وبنك التنمية والائتمان الزراعي.
ه. البريد المصري.
و. الجمعيـات والمؤسسـات الأهليـة والجهـات الأخـرى التـي توافـق عليهـا الهيئـة.

مـا هـى اشـتراطات الهيئـة علـى عقـد الاتفـاق المبـرم بيـن شـركة التأميـن والجهـة القائمـة بالتوزيـع؟

يشـترط موافقـة الهيئـة المسـبقة علـى عقـد الاتفـاق المبـرم بيـن شـركة التأميـن والجهـة القائمـة بالتوزيـع وعلـى أن تتضمـن شـروطه الحـد الأدنـى مـن البيانـات الأساسـية التاليـة:

١. الالتزامـات التعاقديـة لـكل طـرف مـن طرفـي التعاقـد ومـن ضمنهـا مسـئولية الجهـة المتعاقـد معهـا مـن قبـل شـركة التأميـن فيمـا يخـص تحصيـل وتوريـد الأقسـاط واسـتلام المطالبـات وسـداد التعويض بواسـطته للمؤمـن لـه.
٢. تعهـد طرفـي التعاقـد بالمحافظـة علـى سـرية البيانـات والمعلومـات الخاصـة بالعمـلاء وبـكل طـرف.
٣. أن يحـدد بالعقـد الأعبـاء الماليـة الممنوحـة لجهـة التوزيـع حسـب كل نـوع مـن أنـواع الوثائـق التأمينيـة.

مـا هـى الضوابـط التـي ينبغـي أن تتوافـر فـي وثيقـة التأميـن متناهـي الصغـر المصـدرة والموزعـة إلكترونيـاً؟

إضافـة إلـى بيانـات وثيقـة التأميـن متناهـي الصغـر المحـددة بالمـادة الثالثـة، يتـم الإلتـزام بالضوابـط التاليـة فـي وثيقـة التأميـن متناهـي الصغـر المصـدرة والموزعـة إلكترونيـاً:

١. أن ينـص فـي وثيقـة التأميـن علـى أن سـريان التغطيـة التأمينيـة يرتبـط بسـداد أول قسـط بواسـطة العميـل من خـلال إصـدار تعليمـات بالخصم مـن حسـابه أو إيـداع المبلـغ لـدى الجهـة التـي وافقـت الهيئـة علـى قيامهـا بتوزيـع وثائـق تأميـن متناهـي صغـر صـادرة إلكترونيـاً عـن شـركة تأميـن.
٢. أن يتضمـن النسـخة المطبوعـة مـن الوثيقـة بصـورة واضحـة وكـذا الشاشـات علـى الموقـع الإلكترونـي لإدخـال بيانـات الوثيقـة وطباعتها فقـرة تفيـد التأكيـد علـى عمـلاء التأميـن بـأن الجهـة القائمـة بالتوزيع مـا هـى إلا قنـاة للتسـويق والتوزيـع وغيـر مسـئولة عـن شـروط وأحـكام منتجـات التأميـن التـي يتـم تسـويقها ولا عـن سـداد أيـة تعويضـات، وأن المسـئولية تقـع علـى شـركة التأميـن المتعاقـد معهـا

وحدهـا.
٣. أن تتضمـن النسـخة المطبوعـة مـن الوثيقـة بصـورة واضحـة رقـم الوثيقـة وتاريـخ وسـاعة طباعتهـا واسـم الجهـة والمسـتخدمة القائـم بطباعتهـا.
٤. أن تتضمـن النسـخة المطبوعـة مـن الوثيقـة بصـورة واضحـة وكـذا الشاشـات علـى الموقـع الإلكترونـي لإدخـال بيانـات الوثيقـة وطباعتها المعلومـات الكافيـة للتواصـل مـع مركـز اتصـال لـدى شـركة التأميـن لخدمـة عمـلاء التوزيـع الإلكترونـي لوثائـق التأميـن والـرد علـى استفسـاراتهم وتلقـي شـكواهم. وعلـى أن تشـمل تلـك البيانـات أرقـام الهاتـف وعنـوان البريـد الإلكترونـي المحـددين للتواصـل مـع مركـز الاتصـال المباشـر إليـه.
٥. أن تتضمـن الوثيقـة مـا يفيـد بأنهـا لا تحتـاج توقيـع المؤمـن لـه / عليـه.

علـى أن تقـوم شـركة التأميـن باتخـاذ الاجـراءات اللازمـة لحمايـة وثائـق التأميـن المصـدرة إلكترونيـاً ضـد التزويـر والتلاعـب عـن طريـق الطباعـة (علامة مائيـة- شـعار بـارز... إلـخ)، ولا يجـوز أن تصـدر وثيقـة التأميـن متناهـي الصغـر إلكترونيـاً إلا بعـج اسـتيفائها كافـة الشـروط والضوابـط المنظمـة فـي هـذا الشـأن.

مـن الجهـة المنـوط بهـا تدريـب الوسـطاء بمـا فيهـا الجمعيـات الأهليـة والشـركات التمويـل متناهـي الصغـر؟

تكـون شـركة التأميـن مسـئولة عنـد تدريـب الوسـطاء والعامليـن المعنييـن بجهـات التوزيـع الإلكترونـي علـى آليـات التعامـل مـع وثائـق التأميـن متناهـي الصغـر ومـا يرتبـط بذلـك مـن خدمـات للمؤمـن عليهـم وتزويدهـم بالإرشـادات اللازمـة، وذلـك بمـا يحقـق فهـم متطلباتـه ويعـزز الشـفافية والوضـوح ويزيـد مـن وعـي المتعامليـن.

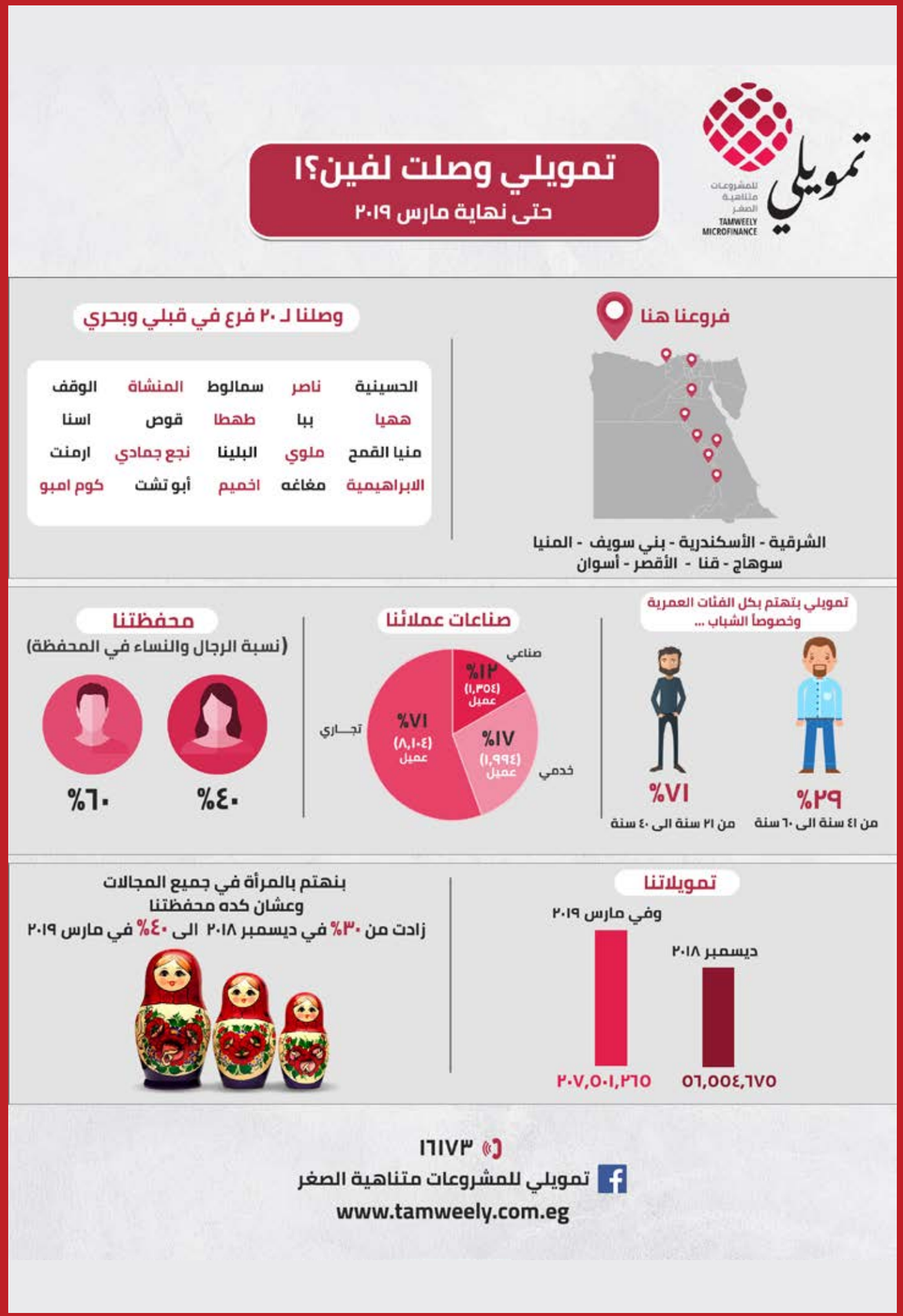

الإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر
Egyptian Microfinance Federation

www.emff-eg.com

الصفحة الرسمية للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر